

سنة على حكومة تصريف الأعمال: إنجازات ومطبات عالجت مطالب الإدارات وأخضقت في أزمة النازحين

مع بداية العام الجديد، تكون قد مرت سنة ونيف على الشغور الرئاسي وحكومة تصريف الاعمال التي قابلت تحدي الشغور بمحاولات لاستمرار اعمال المرافق العامة الرسمية ضمن الحد المعقول الذي ينص عليه الدستور، رغم بعض التوسع احياناً في تصريف الاعمال عبر اقرار بنود ليست من ضمن صلاحياتها، مما اثار اعتراضات سياسية، لكن للضرورة احكامها



اسوة بجلسات المجلس النيابي لتشريع الضرورة، عقدت حكومة تصريف الاعمال عشرات الجلسات الرسمية والاجتماعات الوزارية خلال سنة وثلاثة اشهر، تحت عنوان جلسات الضرورة لتسيير المرفق العام، ومعالجة العديد من الازمات الطارئة، الاقتصادية والمعيشية والمالية والامنية والادارية. وكان همها، وفق ما اعلن رئيسها نجيب ميقاتي، تسيير ادارات الدولة وتلبية مطالب موظفيها ومكافحة الازمات الصحية والغذائية عبر توفير التغطية المالية لاستيراد الدواء والمستلزمات الطبية والقمح والطحين وسواها من المواد الضرورية، عدا عن مواكبة التطورات السياسية والتوترات الامنية الخطيرة التي لفحت المنطقة العربية من محيطها الى خليجها وشرق المتوسط عموماً.

لذلك، شارك رئيس الحكومة ومعظم الوزراء في الكثير من المؤتمرات العربية والاقليمية والدولية لتأكيد حضور لبنان في كل المنتديات وشرح اوضاعه موقفه من كل التطورات. ورئيس الحكومة خلال الاشهر القليلة الماضية بجولات على عدد من الدول، واستقبل العديد من الوفود العربية والاجنبية التي زارت لبنان لمتابعة مواضيع ملحة وخطيرة، مثل معالجة الشغور الرئاسي وتهدة التوتر العسكري الذي استجد في الجنوب بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، والبحث في تطبيق القرار الدولي 1701.

واجهت الحكومة خلال سنة تصريف الاعمال الكثير من المطبات والعقبات، كما حققت العديد من الانجازات لعل ابرزها: اقرار الزيادات والمساعدات لموظفي القطاع العام وزيادة التقديرات الاجتماعية للاسرة الفقراء، واقرار موازنتي العامين 2023 و2024، لكنها بعدما باشرت عملها بعد الشغور الرئاسي بجلسات

الضرورة وبجدول اعمال محدود، اصبحت تعقد جلسات بجدول اعمال فضفاض جداً بحيث تجاوز احياناً عدد البنود 70 بنداً اجرائياً لا تقع ضمن مقولة البنود الطارئة والضرورية التي طبعت عمل الحكومة وجلساتها، كما حصل في جلسة 26 ايار 2023. كذلك اصدرت مشاريع مراسيم وكالة عن رئيس الجمهورية ترمي الى ترقية ضباط في الاجهزة الامنية كافة، بالاضافة الى قرارات اخرى لاقت اعتراضاً سياسياً على تجاوز حدود تصريف الاعمال. من ابرزها، على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع مرسوم يرمي الى تعديل مقدار النقل الشهري المقطوع للعسكريين في الجيش والضابطة الجمركية وشرطة مجلس النواب.
- طلب وزارة الخارجية والمغتربين الموافقة على تجديد ولاية "ليونيفيل" للفترة 2023 - 2024.
- طلب وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة الموافقة على اية شراء القمح (الطري والقاسي) والشعير تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 13 تاريخ 2022/5/20 (دعم زراعة القمح والشعير وتحديد السعر التشجيعي وتسليم محصوليهما لموسم العام 2022).

- طلب وزارة البيئة الموافقة على الخطوات التنفيذية للتوجه الاستراتيجي السادس المتعلق بالمطامر الصحية التي تناولها قرار مجلس الوزراء رقم 67 تاريخ 2022/5/20، وتحديد تلك الملحة في المناطق الساحلية والتي سيصل قسم منها الى قدرته الاستيعابية القصوى خلال العام 2023 او مطلع العام 2024.

- طلب وزارة الاشغال العامة والنقل الموافقة على اعادة درس وتعديل العقد المبرم بين الدولة اللبنانية وشركة سوليدير لاستثمار المرفأين السياحيين، الشرقي والغربي، في بيروت.

- طلب وزارة الداخلية والبلديات الموافقة على تثبيت متطوعي الدفاع المدني وتأمين الاعتمادات اللازمة له (اكثر من 2100 متطوع).
- طلب وزارة الاتصالات الموافقة على مشاريع مراسيم تتعلق بتعديل التعريفات على بعض الخدمات الهاتفية.

- اصدار مشاريع مراسيم وكالة عن رئيس الجمهورية، ترمي الى ترقية ضباط في الاجهزة الامنية كافة.

كما اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالطلب من وزير التربية الغاء امتحانات الشهادة المتوسطة لسنة 2023.

وانجزت الحكومة اتفاقيات مهمة لتمويل مشروعين اساسيين:

الاول يتعلق بتلبية الاحتياجات الصحية لمواجهة جائحة "كورونا" وتوفير الادوية للامراض المستعصية والمزمنة والمستلزمات الطبية الضرورية.

الثاني، تغطية وزارة الشؤون الاجتماعية لكلفة مساعدة العائلات الاكثر فقراً وحاجة بعد ارتفاع اعدادها نتيجة تردّي الوضع المعيشي. اضافة الى معالجة مطالب الاساتذة في التعليم الرسمي، عبر منحهم زيادات ومساعدات مالية بهدف انتظام العام الدراسي. وكذلك الحال بالنسبة الى موظفي الادارات العامة، وتلبية بعض المسائل المتعلقة بمعالجة النفايات الصلبة والمطامر، لكن من دون ايجاد حل نهائي لها. اضافة الى رفع التعويضات العائلية في الضمان الاجتماعي، وتأمين التمويل لخطة الطوارئ التي وضعتها الحكومة لمواجهة اي توسع للاعمال العسكرية في الجنوب بعد حرب غزة، والحفاظ على حسن سير العمل وانتظامه في مطار رفيق الحريري الدولي ومرفأ بيروت.



واقرت الحكومة ايضا اتفاقات لتوفير الفيول اويل لزوم معامل الكهرباء، واعتماد منصة شركة Bloomberg للتداول والاسواق المالية، ووافقت على مذكرة ملحقة بالاتفاقيات الموقعة بين الحكومة اللبنانية والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين في شأن تسليم البيانات الشخصية المتعلقة بالنازحين السوريين في لبنان.

وقد بلغ عدد المراسيم التي جرى اقرارها اكثر من 1299 مرسوماً، قال الرئيس ميقاتي انها "لا تتعلق لا بفتنة او بجهة محددة، بل بقضايا على تماس مع مطالب الناس وحاجاتهم الملحة واليومية، وكل ما من شأنه تأمين استمرارية الدولة ومرافقها".

اما ابرز العقبات التي اعترضت الحكومة، فكانت الخلافات حيال مقارنة ملف عودة النازحين السوريين وتعدد الخيارات والاقتراحات واللجان الوزارية التي تتابع الملف، الى ان استقر الرأي بعد اشهر طويلة على وضع خطة عمل حكومية تشمل كل الوزارات المعنية، وتشكيل لجنة سياسية تقنية امنية برئاسة وزير الخارجية زارت دمشق للتنسيق مع السلطات السورية في اجراءات العودة. كذلك، كان الخلاف حول اجراء تعيينات عسكرية وامنية وادارية بعد الشغور في الكثير من مناصب هذه الادارات والمؤسسات، منها حاكمية مصرف لبنان والمديرية العامة للامن العام وقيادة الجيش. لكن امكن ايجاد حل للمديرية العامة للامن العام بتسليم اللواء الياس البيسري بالانابة، وكذلك الحال بتسليم نائب حكم مصرف لبنان بالانابة وسيم منصور، فيما بقي الشغور في قيادة الجيش والمجلس العسكري

موضع تجاذب سياسي وقانوني الى ان مدد مجلس النواب سن تقاعد حاملي رتبة عماد ولواء بقانون في مجلس النواب. كما تأخرت الحكومة كثيراً في اقرار بعض مشاريع القوانين الاصلاحية المالية، منها قانون اعادة هيكلة المصارف. وعجزت عن البت في انشاء معامل جديدة لتوفير الكهرباء على الرغم من العروض الكثيرة التي تلقتها من عدد من الدول، منها ألمانيا والصين وروسيا وايران.

وقد ترددت معلومات وتسريبات تفيد ان الرئيس ميقاتي سعى الى توسيع مهام حكومة تصريف الاعمال ومنحها صلاحيات استثنائية، من ضمنها اجراء بعض التعيينات العسكرية وفي حاكمية مصرف لبنان، اضافة الى امور تسهل عمل الوزارات، وتشريعات مالية وضريبية، الامر الذي رفضته القوى المسيحية.

وعلى الرغم من الاعتراضات السياسية، لاسيما من القوى السياسية المسيحية، على التوسع في تصريف الاعمال وتوقيع مراسيم وكالة عن رئيس الجمهورية، في ظل مقاطعة 7 من الوزراء المسيحيين وليس بتوقيع كامل اعضاء الحكومة كما جرى العرف في حكومة الرئيس تمام سلام عند حصول الشغور الرئاسي، علماً ان حكومة سلام لم تكن مستقلة وليست في حالة تصريف اعمال، فكانت قراراتها شرعية. ومع ذلك اوصى مجلس النواب باستمرار الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي في تصريف الاعمال خلال فترة الشغور الرئاسي، وذلك خلال الجلسة التي عقدها البرلمان لمناقشة الرسالة التي وجهها الرئيس المنتهية ولايته ميشال عون. ورد عليها رئيس الحكومة

برسالة الى المجلس ابلاغه فيها "ان الحكومة ستتابع القيام بواجباتها الدستورية كافة ومن بينها تصريف الاعمال". لذلك دار نقاش، وحياناً سجل سياسي وقانوني ودستوري حول صلاحيات حكومة تصريف الاعمال، علماً ان الدستور يفرض انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية الى الحكومة مجتمعة، لكن لم تحدد المادة 62 من الدستور مواصفات الحكومة المفترض انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية اليها، وهل هي عاملة او مستقلة، وهنا كان مكمناً الخلاف والاجتهادات.

وكان الرئيس ميقاتي يرد على الحملات التي تستهدف جلسات الحكومة بالقول في كل جلسة تقريباً: "ان انعقاد مجلس الوزراء وتسيير العمل الحكومي لابقاء دورة المؤسسات قائمة ليس استفزازاً ولا ضرباً للميثاقية والشراسة والدستور، كما يزعم البعض، بل ان ضرب الدستور والشراسة يتمثلان في اعتماد نهج التعطيل المتعمد والمتعدد الاشكال ومنذ سنوات، وهدر الوقت لاهداف شخصية، من السهل جداً ان تتخذ قرار الاعتكاف، ولكن هل هذا الخيار لمصلحة البلد؟".